جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان

الشركة الزراعية للشرق الأوسط (مصر والسودان) نموذجاً (١٩٥٣ ــ ١٩٦١م)

إعداد

د/ علاء محمود عبد الرزاق محمود

قسم التاريخ والحضارة، (شعبة التاريخ الحديث)،
كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الرابع .. نوفمبر)
(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان الشركة الزراعية للشرق الأوسط (مصر والسودان) نموذجاً (١٩٥٣ ـ ١٩٦١م).

علاء محمود عبد الرزاق محمود

قسم التاريخ والحضارة، (شعبة التاريخ الحديث)، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: alkhtybla318@azhar.edu.eg

الملخص:

تعد دولة السودان عمقاً استراتيجياً لمصر من حدودها الجنوبية، كما تعد معبراً مهماً لها للانطلاق إلى عمق أفريقيا، فهو بلد المعبر سواءً من البحر أو البر أو الجو، ويمكن أن نصف العلاقات بين مصر والسودان بأنها تاريخية، حيث يربط البلدين الجوار الجغرافي، واللغة المشتركة، والمعابر البرية، كما تتشابه تربة الأراضي السودانية إلى حد كبير مع طبيعة الأراضي المصرية، وقد عملت مصر على دعم العلاقات الاقتصادية بينها وبين السودان، وعلى تحسين الأحوال الزراعية في أراضيها من خلال الشركة الزراعية التي أنشأتها مصر بالتعاون مع الحكومة السودانية وهي الشركة الزراعية للشرق الأوسط والتي كانت تديرها على أراضي السودان، وترجع أهمية تلك الشركة أنها الوحيدة التي كانت مسجلة وقتئذ في السودان، كما قامت الشركة بتوسيع رقعتها بالأعمال الإنشائية الجديدة، ومنها إقامة مصنع حديث لإنتاج العسل في الخرطوم معتمدة على إنتاج مزارعها من محصول قصب السكر الذى أدخلت زراعته في السودان بمعرفة شركة السكر والتقطير المصرية وتحت إشرافها، كما يُعد النشاط الزراعي من أهم الأنشطة التي قامت بها تلك الشركة؛ لتأثيره المباشر على استصلاح الأراضي وزيادة الرقعة المستصلحة، إضافة إلى امتداد هذه المشاريع لإفادة الأهالي من الفلاحين والمزارعين ممن تقع أراضيهم داخل مشاريع الري التي أقامتها تلك الشركة، ومن ثم كان لا بد لنا أن نتعرف على تأسيس تلك الشركة، ورأسمالها، ونظم العمل

بها، وأحوال عمالها وموظفيها، والصعوبات التي واجهتها، وترجع أهمية هذا الموضوع أيضا إلى الدور الذي قامت به تلك الشركة، والذي لم يقتصر على استصلاح آلاف الأفدنة وزراعتها فحسب، وإنما امتد إلى إقامة بيئة صناعية وتجارية لتصنيع وتسويق تلك المحاصيل التي قامت بزراعتها.

الكلمات المفتاحية: التطور الاقتصادي، العلاقات المصرية السودانية، الشركة الزراعية، الشرق الأوسط، دراسة تاريخية.

Economic relations between Egypt and Sudan The Middle East Agricultural Company (Egypt and Sudan) as a model (1953-1961 AD)

Alaa Mahmoud Abdel -Razzaq Mahmoud
Department of History and Civilization, (Modern History Division), College of Arabic Language in Assiut, Al - Azhar University, Egypt.
Email: alkhtybla318@azhar.edu.eg

Abstract:
The State of Sudan is a strategic depth of Egypt from its southern borders, and it is an important crossing for it to launch to the depth of Africa, as it is the country of the crossing, whether from the sea, land or air, and it can describe the relations between Egypt and Sudan as historical, where the two countries link the geographical neighborhood, The common language, and the wild crossings, as the soil of Sudanese lands are very similar to the nature of Egyptian lands, and Egypt has worked to support economic relations between them and Sudan, and to improve agricultural conditions in its territory through the agricultural company that Egypt established in cooperation with the Sudanese government, which is the agricultural company For the Middle East, which was running on the lands of Sudan, and the importance of that company is due to the fact that it was the only one that was registered at the time in Sudan, as the company expanded its patch with new construction work, including the establishment of a modern honey production factory in Khartoum, relying on the production of its farms from the sugar cane crop that entered its cultivation In Sudan, with the knowledge of the Egyptian sugar and distillation company and under its supervision, the agricultural activity is one of the most important activities carried out by that company; For its direct impact on land reclamation and the increase in the reclaimed area, in addition to the extension of

these projects to benefit the people of farmers and farmers whose lands are located within the irrigation projects established by that company, and then we had to get to know the establishment of that company, its capital, work systems, and conditions Its workers and employees, and the difficulties she faced, are also due to the role of this company, which was not limited to reclaiming and cultivating thousands of acres, but also extended to establishing an industrial and commercial environment to manufacture and market those crops that cultivated them.

Keywords: Economic Development, Egyptian, Sudanese Relations, Agricultural Company, Middle East, Historical Study.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، سيد الأنبياء والمرسلين، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

تعد دولة السودان عمقاً استراتيجياً لمصر من حدودها الجنوبية، كما تعد معبراً مهماً لها للانطلاق إلى عمق أفريقيا، فهو بلد المعبر سواءً من البحر أو البر أو الجو، ويمكن أن نصف العلاقات بين مصر والسودان بأنها تاريخية، حيث يربط البلدين الجوار الجغرافي، واللغة المشتركة، والمعابر البرية، كما تتشابه تربة الأراضي السودانية إلى حد كبير مع طبيعة الأراضي المصرية.

وعلى الرغم من استمرار قوة العلاقة بين البلدين، فقد ظلت تلك العلاقة تتدهور ثم تتحسن على مرً التاريخ، وتتحدد العلاقة بين مصر والسودان وفقاً لبعض المحددات التي تتحكم فيها سواءً أكانت داخلية أم خارجية، لذا فإن هناك روابط سياسية واقتصادية بينهما.

وقد عملت مصر على دعم العلاقات الاقتصادية بينها وبين السودان، وعلى تحسين الأحوال الزراعية في أراضيها من خلال الشركة الزراعية التي أنشأتها مصر بالتعاون مع الحكومة السودانية وهي الشركة الزراعية للشرق الأوسط والتي كانت تديرها على أراضي السودان.

وترجع أهمية تلك الشركة أنها الوحيدة التي كانت مسجلة وقتئذ في السودان، كما قامت الشركة بتوسيع رقعتها بالأعمال الإنشائية الجديدة، ومنها إقامة مصنع حديث لإنتاج العسل في الخرطوم معتمدة على إنتاج مزارعها من محصول قصب السكر الذى أدخلت زراعته في السودان بمعرفة شركة السكر والتقطير المصرية وتحت إشرافها.

كما يُعد النشاط الزراعي من أهم الأنشطة التي قامت بها تلك الشركة؛ لتأثيره المباشر على استصلاح الأراضي وزيادة الرقعة المستصلحة، إضافة إلى امتداد هذه المشاريع لإفادة الأهالي من الفلاحين والمزارعين ممن تقع أراضيهم داخل مشاريع الري التي أقامتها تلك الشركة.

ومن ثم كان لا بد لنا أن نتعرف على تأسيس تلك الشركة، ورأسمالها، ونظم العمل بها، وأحوال عمالها وموظفيها، والصعوبات التي واجهتها.

ورغم أن كثيراً من الكتابات قد تعرضت لدراسة تاريخ مصر والسودان والعلاقة الاقتصادية بينهما، إلا أنه لم يتطرق أحد لإلقاء الضوء على هذه الشركة وتأسيسها ونشاطها.

وترجع أهمية هذا الموضوع أيضا إلى الدور الذي قامت به تلك الشركة، والذي لم يقتصر على استصلاح آلاف الأفدنة وزراعتها فحسب، وإنما امتد إلى إقامة بيئة صناعية وتجارية لتصنيع وتسويق تلك المحاصيل التي قامت بزراعتها.

ويرجع اختياري أيضا لهذا الموضوع لعدة أسباب يأتي في مقدمتها:

(١) أنه لا توجد دراسة مستقلة ومتعمقة عن هذه الشركة، إضافة إلى أنها الشركة الوحيدة التي كانت مسجلة وقتئذ في السودان ـ كما ذكرنا.

(٢) أن لهذه الشركة أهمية كبيرة؛ لأنها حظيت برؤوس الأموال الضخمة، وكان لها أنشطة متعددة، تناولت الزراعة، والصناعة، والتجارة، وغيرها من الخدمات.

(٣) دراسة أثر تلك الشركة اقتصادياً واجتماعياً على مصر.

(٤) وقد وقع اختياري على تلك الفترة (١٩٥٣ إلى ١٩٦١م) حيث تأسست الشركة في عام ١٩٥٣م، كما انتهت بتوقف نشاط الشركة عام ١٩٦١م.

أما عن خطة الدراسة فقد تضمن هذا البحث إلي جانب المقدمة والخاتِمة تمهيداً وأربعة مباحث، تناول كل منها ناحية من النواحي المهمة في تاريخ تلك الشركة.

تمهيد: العلاقات المصرية السودانية قبل عام ١٩٥٣م.

المبحث الأول: نشأة وتنظيم الشركة.

المبحث الثاني: النشاط الاقتصادي للشركة.

المبحث الثالث: الصعوبات التي واجهت الشركة.

المبحث الرابع: الآثار السلبية للشركة.

ثم خاتمة البحث وعرضت من خلالها النتائج التي خرجت بها، ثم قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

وقد اعتمدت في إعداد هذا البحث على مصادر متنوعة، ويعد المصدر الرئيس لهذه الدراسة وثائق دار الوثائق القومية بالقاهرة.

تمهيد

العلاقات المصرية السودانية قبل عام ١٩٥٣م

إن مصر والسودان ولاعتبارات متعلقة بالتاريخ والجغرافيا وثوابت الأمن القومي والمصالح المشتركة بينهما، يمثلان قطراً عربياً متكاملاً يضع باعتباره تحقيق طفرة اقتصادية لصالح رفاهية أبناء المجتمعين وتقدمهم(١)

وقد مرت العلاقات المصرية السودانية بمرحلتين رئيسيتين، مرحلة ما قبل انفصاله عن مصر حيث كانتا دولة واحدة، ومرحلة ما بعد الانفصال، فمنذ عام ١٨٢٠م وحتى استقلاله في عام ١٩٥٦م، هناك تاريخ واحد بين البلدين(٢)

وقد تشكل السودان بحدوده الكاملة في عام ١٨٧٤م بعد أن الحقت به سلطنة دارفور، ثم انفصلت الأراضي السودانية عن مصر من ١٨٨٥ إلى ١٨٩٨م عندما قامت الثورة المهدية في السودان، لكن سرعان ما انتهت هذه الدولة على أيدى القوات البريطانية التي دخلت السودان، ولكن عاد مرة أخرى للوحدة مع مصر ولكن بمشاركة بريطانيا التي كانت تحتل مصر حينذاك، وهو ما عرف باتفاقية الحكم الثنائي ١٨٩٩م، والتي رفعت العلمين المصري والبريطاني معاً على الأراضي السودانية(٣)

---

(١) أماني الطويل، العلاقات المصرية السودانية، جذور المشكلات وتحديات المصالح ، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٢م، ص ٩.

(٢) نشرة مصر وأفريقيا، عدد ٥١، أغسطس ٢٠٢٤م، مقال بعنوان: العلاقات بين مصر والسودان قبل عام ١٩٥٢م، متاح عبر الموقع الالكتروني Africa.sis.gov.eg، تاريخ الدخول ٨ اكتوبر ٢٠٢٤م.

(٣) شوقي الجمل وآخرون، موسوعة التاريخ والسياسة في أفريقيا، جـ٢، ط١، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٦٦٣.

ومن ملامح التعاون الاقتصادي في تلك الفترة أن أرسلت مصر المهندسين والخبراء الزراعيين لتدريب الأشقاء السودانيين على أصول الزراعة ونشر الوعي الزراعي، وأدخلت غلات زراعية جديدة لزراعتها في الأراضي السودانية، كما أرسلت أبناء السودان إلى المدارس الزراعية في مصر، وكذلك الدور الذي قام به الجيش المصري في ربط أرجاء السودان، فقد أسهم الجيش المصري في مشروع مدً خطوط السكك الحديدية، كما قام الجيش بعمل سدود لمقاومة فيضان النيل الأزرق الذي كان يهدد الخرطوم(١)

ونظراً لخصوبة الأراضي السودانية وصلاحيتها لزراعة القطن اهتمت بريطانيا بزراعة الأقطان طويلة التيلة في السودان، وجعلت منها ورقة رابحة في مواجهة الحركة الوطنية في مصر، فكلما أرادت ممارسة الضغط السياسي على الحكومة المصرية قللت من وارداتها من القطن(٢)

وقد أصيب اقتصاد السودان بهزة عنيفة نتيجة خروج الجيش المصري والموظفين المصريين من السودان بعد أزمة ١٩٢٤م، وبعد عقد معاهدة ١٩٣٦م بين مصر وبريطانيا أنشئ بالسودان مكتب (الخبير الاقتصادي المصري) لشئون السودان، وكان له حق الاشتراك في مجلس الحاكم العام(٣)

وقد قدرت تجارة السودان مع مصر في سنة ١٩٤٧م بمبلغ أربعة ملايين جنيه، في حين قدرت تجارته مع الأقطار الأفريقية الأخرى المجاورة (أثيوبيا وإرتيريا واوغندا وكينيا والكونغو وأفريقيا الاستوائية) بما يقرب من مليوني جنيه،

(١) نشرة مصر وأفريقيا، مرجع سبق ذكره.

(٢) رؤوف عباس حامد، الاقتصاد المصري في الوثائق البريطانية ١٩٢٠. ١٩٤٥م. السياسية الدولية، عدد٦٤، أبريل ١٩٨٦م، ص٥٩.

(٣) شوقي الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، حضارته وعلاقته بمصر من أقدم العصور الى الوقت الحاضر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٧٥٣.

ويستورد السودان من الخارج المنسوجات القطنية والبن والسكر والشاي والآلات وزيوت الوقود، ويجلب أغلبها من الهند ومصر وبريطانيا والولايات المتحدة وكندا، وتمر تجارة السودان إلى بورسعيد عن طريق البحر الأحمر أو عن طريق وادى حلفا لمصر(١).

وبعد قيام ثورة يوليو اهتمت مصر بمسألة السودان، فوافقت على حق تقرير المصير للشعب السوداني، كما سعت أيضا إلى دعوة الأحزاب الاتحادية الاستقلالية للاتفاق حول العمل من أجل جلاء القوات البريطانية عن وادى النيل ثم منح السودان حق تقرير المصير، وأسفرت محادثات القاهرة عن اتفاقية الحكم الذاتي وكان ذلك في العاشر من فبراير عام ١٩٥٣م(٢)

وقد حاولت مصر التقرب من السودان، وإيجاد جو من التعاون لتقوية الروابط الودية وتدعيم العلاقات بينهما، وكان من بين ثمرات ذلك التعاون الشركة الزراعية للشرق الأوسط مصر والسودان، وقد وافقت أيضا على إنشاء شركة مساهمة أخرى في ليبيا إلا أنه لم يكتب لها الاستمرار(٣)

---

(١) شوقي الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، حضارته وعلاقته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص٦٦٤.

(٣) وافقت الحكومة المصرية على إنشاء الشركة الزراعية للشرق الأوسط (مصر ـ ليبيا) أساسا لأغراض اقتصادية للمساهمة في الأعمال الإنشائية بليبيا، مما كان من المتوقع أن يكون له أكبر الأثر في تقوية الروابط الودية بين البلدين، وتدعيم العلاقات بينهما، إلا أنه حدث أن تشبث مالكي الأرض والأهالي في ليبيا بأراضيهم ولم يسهلوا للحكومة الليبية الاستيلاء عليها لتسليمها إلى الشركة لمزاولة نشاطها، مما نتج عنه تخلف الحكومة الليبية عن الوفاء بالتزاماتها واستصدار المرسوم بإنشاء الشركة، إزاء ذلك اضطرت الشركة إلى تصفية أعمالها بعد أن تكبدت من المصروفات مبلغ إجمالي ١٠١٤٢ جنيها و ١٤٩ مليما، وقد رأت الشركة أن الحكومة الليبية مسئولة عن عدم صدور المرسوم وبالتالي عدم =

المبحث الأول: نشأة وتنظيم الشركة

أولا: تأسيس الشركة

صدر المرسوم بتأسيس الشركة الزراعية للشرق الأوسط (مصر والسودان) بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٥٣م، وقد تركزت أغراض الشركة في القيام بالعمليات الزراعية في بلاد مصر والسودان من إصلاح الأراضي البور، واستغلال الأراضي الزراعية واستئجارها، وتأجير البساتين، والقيام بالصناعات الزراعية، وتربية الحيوان، والتصدير والاستيراد، وما يتصل بشئون الزراعة ومحاصيلها وثمارها، وتقديم الخبرة لأصحاب الأراضي البور والزراعية.[1]

وقد تضمن مرسوم التأسيس أن تستمر الشركة لـ ٢٥ سنة، وأن يكون مركزها الرئيس ومقرها القانوني مدينة القاهرة، وأجاز لها المرسوم أن يكون لها فروعاً أو توكيلات في أي مدينة من مدن الجمهورية أو خارجها، وقد تم تحديد

=

تسليم الأرض للشركة لمزاولة نشاطها، وقررت مقاضاة الحكومة الليبية وتحميلها جميع المصاريف التي تكبدتها، وقد رؤى أن أثر مثل هذه الدعوى لدى الرأي العام الليبي والسلطات الليبية قد لا يكون محموداً ولا يتفق والسياسة الودية المتبادلة بين البلدين، لذلك رؤى أن تقوم الحكومة المصرية مقام ليبيا، في أن تتحمل الشركة نصيبا من النفقات وتتحمل الحكومة المصرية نصيبا آخر بدلاً من الحكومة الليبية، وانتهى الأمر إلى ان تدفع الحكومة المصرية ٥٠٠٠ جنيه مصري كتسوية نهائية لتصفية أعمالها في ليبيا؛ وذلك تفاديا للمنازعات القضائية بين الشركة والحكومة الليبية. دار الوثائق القومية، مجلس الوزراء، كود ٠٣١٣٨٢ ـ ٠٠٨١، موافقة مجلس الوزراء على ما جاء في المذكرة السابقة بخصوص التسوية النهائية بين الشركة الزراعية للشرق الأوسط وجمهورية ليبيا، بتاريخ ٢ مايو ١٩٥٦.

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١١ ــ ٣٠١٩، العقد الابتدائي لتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى الشركة الزراعية للشرق الاوسط (مصر ـ السودان).

رأس مال الشركة بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه، قسم إلى ٦٢٥٠٠ سهم[١]، قيمة كل سهم ٤ جنيهات مصرية، وقد دفع المكتتبون ربع قيمة الأسهم في بنك مصر، كل منهم بنسبة اكتتابه[٢]

أما عن مؤسسي الشركة فعددهم ٢٥ مساهما، كلهم مصريون ومقيمون بمصر ما عدا مساهم واحد من التجار المقيمين بالخرطوم، أما عن وظائف المساهمين فمتنوعة ما بين مهندس، ومحام، وتاجر، ومزارع، وقد بلغ عدد المهندسين المشاركين في تأسيس تلك الشركة ١٠ مهندسين، بينما كان هناك اثنان من المحامين، و٩ تجار، واثنان من المزارعين، وسيدتان[٣]

ويتضح من النظر إلى وظائف المساهمين غلبة العنصر الهندسي على التخصصات الأخرى، ويرجع ذلك في الغالب لطبيعة الدور الذي تقوم به الشركة من اهتمام بالنشاط الزراعي والصناعي، وما تضمه تلك الشركة من معدات وورش، وكل ذلك تعوزه الخبرة الهندسية.

(١) تنقسم الأسهم إلى أسهم عادية وأسهم تأسيس، أما الأسهم العادية فمتساوية في القيمة الاسمية للسهم الواحد، والمساهمون بالتالي متساوون في الحقوق. أما أسهم التأسيس فهي صكوك تعطي حاملها حقوقاً في أرباح الشركة دون أن تمثل حصة في رأس المال، فلا يكون لصاحبها نصيب في فائض التصفية عند حل الشركة. منى عطا الله، أثر السكك الحديدية على أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ١٨٥٦ ـ ١٩١٤م، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م، ص٢٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١١ ـ ٣٠١٩، مرسوم بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى الشركة الزراعية للشرق الأوسط (مصر ـ السودان)، ٣١ ديسمبر ١٩٥٣.

ثانيا: ما تملكه الشركة من معدات

كانت الشركة تمتلك قسماً للنقل والجرارات، وقد اشتمل هذا القسم على ٦ سيارات نقل ديزل ماركة ماجروس الألمانية الصنع بمقطوراتها، وقد اشترتها الشركة في سنة ١٩٥٧م بمبلغ ٢٠٣٠٥ جنيها، وكان الغرض الأساسي من شرائها نقل محصول القصب من المزارع إلى المصنع الذي أقامته الشركة، وكذلك تشغيلها في أعمال الشركة بالمشاريع الأخرى، واستعمالها في نقل المحاصيل وخاصة القطن بدلاً من الاستئجار كما كان متبعاً. وكذلك تأجيرها للغير كلما سمحت حالة العمل بذلك، وقد تم الشراء بناءً على قرار مجلس الإدارة بعد أن تبين الأسباب المبررة لذلك بلجنة فنية بعد عمل الدراسات الكافية[١] أماعن الجرارات التي تملكها الشركة، فعددها ١٠ جرارات وبيانها الاتي:

م	بيانها
١	رقم ٣٠٢٣ بحالة جيدة ومجهز بسكين ومحراث
٢	رقم ١٥٣٥ بحالة جيدة ينقصه سكين ومحراث
٣	رقم ١٥٣٦وهو بحالة جيدة ومعه محراث صغير
٤	به محراث بأربع صاجات
٥	رقم ١٤٧٥ به محراث بثلاث صاجات وهو بحالة جيدة
٦	بعجل كاوتش
٧	رقم ١٥٧٥
٨	بحصيرة، ومعه محراث
٩	بمحراث وقصابيه وطراد
١٠	معطل ويحتاج الى عمرة كاملة

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٤ ــ ٣٠١٩، بيان بالرد على الأسئلة المقدمة من المساهم عبد الرحمن سليم عبد الرحمن، ومنها: طلب توضيح الأصول الثابتة للشركة بالمركز الرئيس والسودان، حيث جاء في تقرير مراقبي الحسابات أنه لا توجد سجلات لحصر تلك الاصول مما يعرض اصول الشركة للضياع، ٢٥ يناير ١٩٥٨م.

وقد حقق قسم النقل والجرارات بالشركة ربحا قدره ٣٥٠٠ جنيه في موسم ١٩٦٠/١٩٦١م، فضلا عن قيام سيارات النقل الخاصة بها بنقل جميع القطن الذي تنتجه الشركة من الزراعات إلى المحالج، وبذلك وفرت الشركة مالا يقل عن ٥٠٠٠ جنيه كانت تخسرها الشركة سنوياً قبل شراء تلك السيارات، وبواسطة هذا القسم أيضا ضمنت الشركة الحصول على العدد الكافي من اللقاطين لجمع أقطان الشركة وترحيلهم من بلادهم وإليها، فضلا عن نقلهم في مواعيد مبكرة منتظمة من أماكن تجمعهم إلى الزراعات(١)

ولا يمكن ذكر عربات النقل والجرارات دون الاشارة إلى الورشة الميكانيكية، فهذه الورشة من دعائم القسم الميكانيكي، وتقوم بإصلاح جميع الجرارات وغيرها. (٢)

ثالثا: مجلس إدارة الشركة

وهو مجلس مؤلف من خمسة أعضاء على الأقل، واثني عشر عضواً على الأكثر، تعينهم الجمعية العمومية للمساهمين، ويجرى تجديده سنوياً بمعدل الثلث، ويجب أن يكون كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة مالكاً لمائتي سهم على الأقل، ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء(٣).

---

(١) تقرير الدكتور عويس محمد عويس المدير العام للشركة الزراعية للشرق الأوسط مصر والسودان عن زيارته لأوروبا في الفترة من ١٠ يوليو ١٩٦١م إلى ٤ سبتمبر ١٩٦١م، القاهرة، ١٩٦٢م، ص٧٤.

(٢) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١١ ـ ٣٠١٩، مرسوم بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى الشركة الزراعية للشرق الاوسط (مصر ـ السودان)، ٣١ ديسمبر ١٩٥٣م.

(٣) مجلس النواب، جلسة ١٨، ٢١ يناير ١٩٤٧م، ص ص ٥٢٨، ٥٣٢.

وكان لمجلس الإدارة سلطات كبيرة، فهو المسئول عن إدارة أعمال الشركة، وتعيين أو فصل الموظفين، وتحديد مرتباتهم، وعقد الاتفاقات والصفقات والتسويات، واستثمار الأموال وتنفيذ الأشغال والمشروعات، والدعاوى القضائية، وبصفة عامة كان لمجلس الإدارة حق التصرف في جميع الشئون المتعلقة بإدارة الشركة، ويتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مكافأة سنوية ثابتة، وتكون مكافأة الرئيس مضاعفة، وذلك عدا مقابل حضور الجلسات، ويحدد ذلك الجمعية العمومية للمساهمين(١).

وعلى مجلس الإدارة أن يضع سنوياً تقريراً شاملاً لشئون الشركة ومركزها المالي من حيث الأرباح وأبواب توزيعها، وأن يعرض هذا التقرير على الجمعية العمومية للشركة. ويعطى لأعضاء مجلس الادارة ٥% من أرباح الشركة مقابل قيامهم بالأعمال التي سبق ذكرها، ويعطى منها ٥٠% كأرباح لأصحاب الأسهم، ويعطى الباقي لأصحاب حصص التأسيس(٢). وقد اشتمل مجلس إدارة الشركة على ١٤ عضواً هم (٣)

(١) مجلس النواب، جلسة ١٨، ٢١ يناير ١٩٤٧م، ص ص ٥٢٨، ٥٣٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٣ ــ ٣٠١٩، خطاب من رئيس مجلس ادارة الشركة والعضو المنتدب الى وزير التجارة يتضمن موافقة مجلس إدارة الشركة على ضم السادة المذكورة أسمائهم إلى مجلس إدارة الشركة، بجلسته المنعقدة أول ديسمبر ١٩٥٦م.

الاسم	الصفة
المهندس الزراعي عبد العزيز عبدالله سالم	رئيس مجلس الإدارة
المهندس الزراعي سليمان محمد توفيق	نائب رئيس مجلس الإدارة
المهندس الزراعي حامد قوره	عضو بالشركة
المهندس الزراعي إبراهيم شكري	عضو بالشركة
المهندس الزراعي على محمد على	مدير الشركة
الدكتور على أحمد هدية	عضو بالشركة
الدكتور عبد المنعم الطناملى	عضو بالشركة
أحمد منصور	عضو بالشركة، وأحد أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي المصري
عبد القادر نجا الإبياري	عضو بالشركة، وأحد أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي المصري
محمود محمد لطفى	عضو بالشركة، ورئيس مجلس إدارة شركة السكر والتقطير المصرية
مصطفى عزت عبد الوهاب	عضو بالشركة
أحمد عوض الله	عضو بالشركة
عبد العزيز البدراوي	عضو بالشركة
محمود جبر	عضو بالشركة

كما قام مجلس إدارة الشركة بتدعيم كيانه بعناصر فنية ذات خبرة واسعة في مجال استصلاح الأراضي والإشراف على أعمال الشركة، وقد صدر قرار جمهوري رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٧م بالترخيص للسيد محمود لطفى في شغل عضوية مجلس إدارة الشركة [١]، كما وافق وزير التجارة بتاريخ ٩ ديسمبر

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٣ ــ ٣٠١٩، خطاب من المدير =

١٩٥٦م على الترخيص لكل من أحمد منصور، وعبد القادر نجا الإبياري في شغل عضوية مجلس إدارة الشركة(١)

أما عن موظفي الشركة وعمالها ومقدار ما يتقاضونه على وجه التقريب من مرتبات وأجور شهرية فيتضمنه البيان الآتي:

ملخص بتوزيع المرتبات والأجور الشهرية بالمركز الرئيس، والسودان(٢)

بيان	مجموع	جملة ما يتقاضونه بالجنيه المصري	عدد المصريين	جملة ما يتقاضونه/بالجنيه المصري	عدد السودانيين	جملة ما يتقاضونه/ بالجنيه المصري
المركز الرئيس بالقاهرة	٨	١٨٩	٨	١٨٩	لا يوجد	لا يوجد
مكتب الشركة بالخرطوم	٢٥	١١٠٦	٩	٧٤٨	١٦	٣٥٨
مصنع العسل بالخرطوم	١٤	١٩٩	١	٤٤	١٣	١٥٥

=

العام لمصلحة الشركات إدارة التراخيص والاستثناء إلى رئيس مجلس إدارة الشركة بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٧م بالترخيص للسيد/ محمود محمد لطفى في شغل عضوية مجلس إدارة الشركة، بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٥٧م.

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٣ ــ ٣٠١٩، خطاب من المدير العام لمصلحة الشركات ادارة التراخيص والاستثناء الى رئيس مجلس ادارة الشركة بموافقة وزير التجارة بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٥٦ على الترخيص لكل من احمد منصور ، وعبد القادر نجا الإبياري في شغل عضوية مجلس إدارة الشركة طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤م، بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٦م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠١٤٥١٢ ــ ٣٠١٩، ملخص بتوزيع المرتبات والأجور الشهرية بالمركز الرئيس، والسودان، ١٣ مايو ١٩٥٩م.

المشاريع الزراعية	٢٠٩	١٩٧٢	١١	٣٧١	١٩٨	١٦٠١
مكتب كوستي(تقسم على المشاريع الجنوبي)	١٢	٣٠١	٢	١٠٦	١٠	١٩٥
ورشة الصيانة (تقسم على المصنع والمشاريع)	٨	١٠٦	**لا يوجد**	**لا يوجد**	٨	١٠٦
السائقين (تقسم على المصنع والمشاريع)	١٨	٢١٩	ــ	ــ	١٨	٢١٩
الجملة	٢٩٤	٤٠٩٢	٣١	١٤٥٩	٢٦٣	٢٦٣٤

وقد جاءت ملاحظات التفتيش على هذه النسب أن القانون يقضي بأن يكون نسب العمال المصريين ٩٠% من حيث العدد، و ٨٠% من حيث المرتبات، وبمقتضى هذه المادة يجب ألا تقل نسب المستخدمين المصرين عن ٧٥% من حيث العدد، و ٦٥% من حيث المرتبات وهو ما نص عليه القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤م. وللشركة فرع بالسودان يزاول نشاط الشركة، ويقوم بالكثير من الأعمال مستخدمون وعمال تستخدمهم الشركة أغلبهم من السودانيين بنسبة أكثر من تلك التي تنص عليها المادتان سالفتي الذكر إذا ما قورنت بالعمال والمستخدمين المصريين. وقد رأى التفتيش أن فرع الشركة بالسودان لا تنطبق عليه هاتين المادتين من هذا القانون مستنداً إلى القواعد العامة التي تحكم إقليمية

القوانين، وبالتالي يرى أن تطبيق هاتين المادتين لن يكون إلا بصدد العمال والمستخدمين الذين يستوعبهم المركز الرئيس.[١]

رابعا ـ الجمعية العمومية

تتكون الجمعية العمومية من جميع مساهمي الشركات الذين لهم حق التصويت سواء بصفتهم الشخصية أو بالتوكيل، ولا يجوز انعقادها إلا في المركز الرئيسي للشركة[٢] إلا أن حق التصويت في الجمعية كان مقصوراً على المساهمين الذين يملكون ٢٠ سهماً على الأقل، ولكل مساهم أن يعطي صوتاً واحداً عن كل ٢٠ سهماً يملكها [٣]، وهو ما جاء في قانون عام ١٨٩٨م، وظل سارياً في قانون عام ١٩٤٠م، وقانون عام ١٩٥١م، حيث لم يطرأ على نظام الجمعية العمومية تغيرات ملحوظه في هذا الشأن، إلا أن قانون عام ١٩٥٧م قد أدخل تعديلاً مهماً على النظام الأساسي الخاص بالجمعية العمومية، حيث أصبح حق حضور الجمعية العمومية والتصويت متاحاً للمساهمين الذين يملكون عشرة أسهم وليس عشرين سهماً على الأقل كما كان الحال قبل عام ١٩٥٧م[٤].

وتجتمع الجمعية العمومية كل عام بمركز الشركة الرئيسي في التاريخ الذى يحدده مجلس الإدارة، أما الجمعيات غير الاعتيادية فكانت تجتمع في مركز

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٣ ـ ٣٠١٩، تقرير التفتيش العام على الشركة، بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٨م.

(٢) الوقائع المصرية، عدد ٩٦، ٢٨ ابريل ١٩٦٠م، ص٦٦٧.

(٣) إسكندر عبد المسيح، الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية لتفتيش وادى كوم امبو، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، ١٩٣٩م، ص ٦٤.

(٤) محمد مبروك قطب، البنك الأهلي ودوره في الاقتصاد المصري ١٨٩٨ ـ ١٩٦٠م، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٤٥.

الشركة الرئيسي كلما تراءى لمجلس الإدارة فائدة من انعقادها، وكانت دعوة الجمعية العمومية للانعقاد تتم بموجب إعلان ينشر قبل شهر على الأقل و ٤٥ يوماً على الأكثر في الوقائع الرسمية للحكومة، ويشترط لصحة انعقاد الجمعية امتلاك عدد المساهمين الحاضرين لربع الأسهم الصادرة(١).

وكان لرئيس الشركة أو وكيله أن يترأس الجمعية العمومية وله حق إدارة المناقشات، ولا يجوز للجمعية ان تنظر في غير المسائل الواردة بجدول الأعمال الذى أقره مجلس الإدارة، ويتضمن جدول الأعمال جميع المسائل التي تدخل في اختصاص الجمعية، ويجب أن يكون جدول الأعمال موضحاً في إعلان الدعوة(٢).

أما عن اختصاصات الجمعية العمومية، فكانت تتولى انتخاب مجلس الادارة بأغلبية الأصوات، وتوزع الأعمال بين أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للائحة الداخلية، وتقوم بتعيين مراقبين للحسابات وتقدر أتعابهما(٣)، وتطلع الجمعية على تقارير مجلس الإدارة، وتتولى فحص الحسابات والتصديق عليها، ولها أن تطالب بتعديلها، كما تقوم بتحديد قيمة الأرباح التي توزع على المساهمين، وتبحث في جميع مصالح الشركة، كما يجوز لها أن تجرى تعديلات أو تدخل اضافات ذات قيمة على القانون الأساسي بشرط الحصول على موافقة الحكومة، وكانت محاضر جلسات الجمعية العمومية تدون في سجل خاص يوقع عليها الرئيس والمراجعون والسكرتير، ويرفق بالمحضر الأوراق المتعلقة بدعوة الجمعية. وبوجه عام حظيت الجمعية العمومية بصلاحيات مطلقة، وبصفة خاصة الأمور المتعلقة بزيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه واستهلاك الشركة الكلي أو الجزئي

(١) الوقائع المصرية، العدد ٩٦، ٢٨ ابريل ١٩٦٠م، ص٦٦٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر السابق، ص ص٦٦٥، ٦٦٧.

مع الحق في الأرباح، بالإضافة إلى حق الجمعية في مد أو تقصير مدة الشركة، وبلغ من صلاحيات الجمعية العمومية أن كان لها حق مد فترة الشركة قبل ميعاد انتهائها[١].

وكان لمساهمي الشركة الزراعية للشرق الاوسط (مصر والسودان) دور إيجابي خلال انعقاد الجمعيات العمومية لتلك الشركات، ولم يقف أعضاء تلك الجمعيات من حملة الأسهم عند دور المتفرج أو المصفق لقرارات مجلس الإدارة، ومن تلك الأمثلة قيام المهندس خليل جرجس أحد مساهمي الشركة بتوجيه طلب استفسار إلى الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة، عن أسباب خسارة الشركة[٢]، قيام المساهم عبد الرحمن سليم عبد الرحمن بتوجيه بعض الأسئلة إلى الجمعية العمومية، ومنها طلب توضيح الأصول[٣] الثابتة للشركة بالمركز الرئيس والسودان، وقد قامت الشركة بالرد على أسئلة المساهم[٤] ، كما قامت

(١) محمد مبروك قطب، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

(٢) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٤ ــ ٣٠١٩، سؤال موجه من المهندس خليل جرجس أحد مساهمي الشركة الى الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة، والمتضمن الاستفسار عن اسباب خسارة الشركة، بتاريخ ٤ اغسطس١٩٦٠م.

(٣) الأصول، هو ما تملكه المنشأة من موجودات وأموال مثل: الأراضي، العقارات، الآلات، الأجهزة، السيارات، البضاعة، الذمم، البنوك، النقدية ...، وتنقسم إلى ثلاث مجموعات: مجموعة الأصول الثابتة، مجموعة الأصول المتداولة، الأصول الأخرى. خيرت مصطفى عبد المنعم، أصول محاسبة الشركات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠١٨م. ص ص ١٢، ١٣.

(٤) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٤ ــ ٣٠١٩، بيان بالرد على الأسئلة المقدمة من المساهم عبد الرحمن سليم عبد الرحمن، ومنها: طلب توضيح الأصول الثابتة للشركة بالمركز الرئيس والسودان، ٢٥ يناير ١٩٥٨.

الجمعية العمومية أيضا بالرد على الاسئلة الموجهة من المساهم حسين حسن العربي[١]

خامسا: المراقبان

كانت الجمعية العمومية الاعتيادية تعين سنوياً مراقبين اثنين داخل إدارة الشركات، ويجوز إعادة انتخابهما دائماً، ويتقاضيان مكافأة تحددها الجمعية العمومية كل سنة، ويُسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن مجموع المساهمين، ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العمومية أن يناقش تقرير المراقبين وأن يستوضحهما عما ورد به[٢].

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٤ ــ ٣٠١٩، الرد على الأسئلة الموجهة من المساهم حسين حسن العربي في الجمعية العمومية العادية المنعقدة في ٢٨ فبراير ١٩٥٩م.

(٢) الوقائع المصرية، العدد ٩٦، ٢٨ ابريل ١٩٦٠م، ص٦٦٧.

المبحث الثاني: النشاط الاقتصادي للشركة

أولاً: المجال الزراعي.

عقب تأسيس الشركة صرح مجلس إدارة الشركة بأن اختياره لنشاط الشركة في السودان بدلاً من مصر يرجع إلى اتساع أراضيه، وانخفاض إيجارها، وقلة تكاليف الإنتاج فيها، مما يوفر للشركة أرباحاً عالية[١]

أما عن الزراعة فقد جاء في تقرير مجلس إدارة الشركة عن السنة المنتهية في ٣١ يوليو ١٩٥٥م أنه تم التعاقد على ١٨ مشروعا زراعيا على النيلين الأبيض والأزرق، تلك المنطقة المخصصة بحكم القانون السوداني لزراعة القطن، وامتدت تلك المشاريع أيضا إلي منطقة شمال الخرطوم التي تزرع فيها جميع المحاصيل[٢]

وقد قامت الشركة بالاستعداد لزراعة القطن طويل التيلة في مشاريعها على النيلين الأبيض والأزرق "بمنطقتي كوستي وسنار" فاستكملت الإنشاءات الناقصة من حفر الترع، وإقامة الكباري، وموزعات الري، وقطع الأشجار، وإعداد الأرض في مواعيدها المناسبة، وتهيئة الظروف الملائمة للزراعة، وبذلت الشركة في سبيل ذلك الجهد الكثير[٣]

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٤ ــ ٣٠١٩، سؤال موجه من المهندس خليل جرجس أحد مساهمي الشركة الى الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة، والمتضمن الاستفسار عن اسباب خسارة الشركة، بتاريخ ٤ اغسطس١٩٦٠م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠١٤٥١٣ ـ ٣٠١٩، مذكرة من رئيس اعضاء هيئة التفتيش الذى أجرى على الشركة الى مراقبة التفتيش العام عن حالة الشركة الزراعية للشرق الأوسط، بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٥٨م.

(٣) المصدر السابق، مذكرة من رئيس أعضاء هيئة التفتيش الذى أجرى على الشركة إلى مراقبة التفتيش العام عن حالة الشركة الزراعية للشرق الأوسط، بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٥٨م.

وقد بدأت الشركة في تنفيذ سياستها بالنسبة لمشاريع شمال الخرطوم، تلك السياسة التي أملتها ظروف تلك المنطقة، حيث لوحظ ضعف محصول القطن الأمريكي فيها؛ بسبب ما يتعرض له من الآفات، فضلا عن قلة غلة الفدان والتكاليف العالية للإنتاج، وقد ترتب على ذلك أن وضعت الشركة سياسة زراعية أخرى هي الأولى من نوعها في السودان. وتهدف هذه السياسة إلى العمل على استبدال محصول القطن الأمريكي بمحصول قصب السكر(١)

وقد بلغت كمية الأقطان الناتجة بمشاريع الشركة في السنوات الثلاث من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧م ما يلي:(٢)

السنة الزراعية	الكمية/ بالقنطار(٣)
١٩٥٤/١٩٥٥م	٦٤٥٠
١٩٥٥/١٩٥٦م	٨٣٠٠
١٩٥٦/١٩٥٧م	١١٨٠٠

وقامت الشركة بعمل التجارب اللازمة لإدخال زراعتي قصب السكر والأرز، وحصلت الشركة على نتائج شجعتها على تجهيز حوالى ٥٠٠ فدان توطئة لإنشاء مصنع للعسل الأسود، إلى جانب ذلك قامت الشركة بزراعة

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٤ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس إدارة الشركة عن السنة المنتهية في ٣١ يوليو ١٩٥٦م.

(٢) المصدر السابق، بيان بالرد على الأسئلة المقدمة من المساهم عبد الرحمن سليم عبد الرحمن، ومنها: طلب توضيح الأصول الثابتة للشركة بالمركز الرئيس والسودان، ٢٥ يناير ١٩٥٨.

(٣) قنطار، لفظ لاتيني معناه مئوي، وهو وحدة وزن يختلف معياره باختلاف الاقطان والاوزان، وهو يساوي ١٢٣ رطلا مصريا. زين العابدين شمس الدين، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، ، ط١، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٤٢٣.

مساحات ثانوية من المحاصيل البقولية والبرسيم والفول السوداني، إلا أن هذه المحاصيل الثانوية لم يكن يعتمد عليها كمورد أساسي لإيرادات المشاريع وبالتالي لأرباح الشركة، كما أوضح التقرير أنه أمكن التغلب على جميع الصعوبات وعمل برنامج مدروس يتم في غضون عامين أو ثلاثة لزراعة أراضي تلك المشروعات(١)

كما قامت الشركة في ١٩٥٦م بالاستعداد لزراعة القطن طويل التيلة بمنطقتي كوستي وسنار، وأكدت أن إيرادات المشاريع المزروعة قطنا قد زادت زيادة ملموسة عن سنة ١٩٥٤/١٩٥٥م، كما توسعت الشركة في زراعة قصب السكر والمحاصيل الأخرى واستبدلت القطن بالقصب في شمال الخرطوم نظراً لعدم صلاحية ظروف المنطقة لزراعة القطن(٢)

ثانياً: المجال الصناعي.

كان للسياسة الزراعية الجديدة التي وضعت أسسها الشركة بالنسبة لمشاريع شمال الخرطوم واستبدال القطن بالقصب أثر فعال في ضرورة التفكير في إنشاء مصنع للعسل الأسود لتصنيع تلك المساحات من القصب، وقد قامت الشركة بدراسة المشروع دراسة فنية واستعانت في دراسة هذا المشروع بشركة السكر والتقطير المصرية؛ لما لها من خبرة عالمية واسعة في هذا الشأن، وقد دلت التقارير على نجاح تام لهذ المشروع.(٣)

---

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٣ ــ ٣٠١٩، مذكرة من رئيس أعضاء هيئة التفتيش الذى أجرى على الشركة الى مراقبة التفتيش العام عن حالة الشركة الزراعية للشرق الأوسط، بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٥٨م.

(٢) المصدر السابق، تقرير مجلس إدارة الشركة عن السنة المنتهية في ٣١ يوليو ١٩٥٦م.

(٣) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٤١٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس إدارة الشركة عن السنة المنتهية في ٣١ يوليو ١٩٥٦م.

ومن ثم قرر مجلس إدارة الشركة الزراعية بجلسته رقم ٤٠ المنعقدة في ٣٠ مايو ١٩٥٦م الاتفاق مع شركة السكر والتقطير المصرية أن تقوم بإنشاء مصنع لإنتاج العسل الأسود من قصب السكر الناتج من مشروعات الشركة بالسودان، على أن تتولى شركة السكر وضع التصميمات اللازمة وتقديم العطاءات والمهمات التي يمكن إنتاجها محلياً، والإشراف الفني على إنشاء المصنع في مراحله المختلفة، وكذلك على عملية التشغيل والإنتاج على حساب الشركة ونفقتها(١)

ورخص للشركة بإقامة المصنع على مساحة قدرها ٤٢٠٠ متر مربع من أرض الحكومة بمنطقة المصانع بالخرطوم بحري، ومدة الامتياز ٦٠ سنة، وقد طرحت الشركة أعمال المباني في مناقصة عامة، وتقدمت شركة الشرق للمباني بعطاء عن بعض الوحدات، ولكن تعثر الأمر فقرر مجلس إدارة الشركة بجلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ تولى تنفيذ المشروع(٢)

أما الآلات فقد تم الاتفاق في شأنها مع الشركة الوحيدة المختصة وهى شركة السكر والتقطير المصرية. وبلغت إجمالي التكاليف الآتي: (٣)

مشتملات المصنع	التكلفة/ بالجنيه المصري
أراضي	٤٦٩٢

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٣ ــ ٣٠١٩، مذكرة من رئيس أعضاء هيئة التفتيش الذى أجرى على الشركة الى مراقبة التفتيش العام عن حالة الشركة الزراعية للشرق الأوسط، بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٥٨م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠١٤٥١٤ ـ ٣٠١٩، بيان بالرد على الأسئلة المقدمة من المساهم عبد الرحمن سليم عبد الرحمن ومنها. طلب توضيح الأصول الثابتة للشركة بالمركز الرئيس والسودان، ٢٥ يناير ١٩٥٨م.

(٣) المصدر نفسه.

آلات	**٣٤٠٥٣**
مباني	**٤٥٦٥٣**
عبوات	**٤٤٢٠**
مصاريف تأسيس	**٢٦٤٧**
سيارة	**٣٠٠**
مهمات مصنع	**٤٢**
أثاثات	**٢٩**
أدوات منزلية	**١٩**
الجملة	**٩١٨٥٥**

أما محصول القصب فقد بدأت الشركة تجربة زراعته في شهر مايو ١٩٥٤م، واستمرت التجربة سنتي ١٩٥٤/١٩٥٥م و ١٩٥٥/١٩٥٦م، وزرع كمحصول في عام ١٩٥٦/١٩٥٧م، وتم تشغيل المصنع في أكتوبر ١٩٥٧م، ومن ذلك يتبين أنه قبل سنة ١٩٥٧م لم يكن هناك محصول رئيس للقصب، وقد قامت الشركة بتجهيز حوالى ٥٠٠ فدان لإمداد مصنع العسل بالمادة الخام[١]

وقد ذكر مجلس إدارة الشركة في جلسة ١٩٥٧م أن العسل سيكون ربحه عالياً لأسباب منها:

١. أن العسل مادة غذائية مرغوبة في السودان.

٢ـ أن المصنع سينتج ٢٠٠٠ طن عسل في ١٩٥٧م قابلة للزيادة سنويا تبعاً للتوسع في زراعة القصب.

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٤ ــ ٣٠١٩، بيان بالرد على الأسئلة المقدمة من المساهم عبد الرحمن سليم عبد الرحمن ومنها. طلب توضيح الأصول الثابتة للشركة بالمركز الرئيس والسودان، ٢٥ يناير ١٩٥٨م.

٣ـ أن تصريف الانتاج مضمون؛ لأن السودان سيستهلك منه ٥٠٠ طن سنويا وسيشتريها بسعر أقل مما كان يدفعه في العسل المستورد له، وهو في نفس الوقت سعر مجزئ للشركة.

٤ـ أن باقي الانتاج بعد استفاء حاجة السودان سيصدر للخارج بأسعار مجزية أيضاً لحاجة كثير من البلاد إليه في صنع الحلوى والأدوية.(١)

وبدأ المصنع في الإنتاج سنة ١٩٥٨م، وقد اشتغل المصنع لموسمين أنتج خلالهما نحو ١٥٠٠ طن من العسل. ثم توقف وظلت مخازنه تحوي كمية قدرها نحو ١٤٠ طناً من العسل من إنتاج سنة ١٩٥٩م تحت التصريف(٢)

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى توقف هذا المصنع ـ على حد ما صرحت به الشركة ـ :

ـ أن الفكرة في إنشاء مصنع العسل على ضوء احتياجات السودان كانت خاطئة، وأن صناعة العسل على الصورة التي يتم بها حسب وضعه الحالي بعيدة عن الغرض المنشود، وكان الأفضل إقامة مصنع للسكر.

ـ مشكلات تعبئة العسل والتي تتمثل في أن العسل المخزون كثير الحموضة ويتفاعل بدرجة شديدة مع الأواني التي يعبأ فيها، ويحرر نسبة كبيرة من الحديد بدرجة أكثر مما تسمح بها قوانين السودان الصحية، وقد سببت هذه الحالة إشكالات كثيرة قدمت الشركة بسببها للمحاكم السودانية مرتين، وقد

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٤ ــ ٣٠١٩، بيان بالرد على الأسئلة المقدمة من المساهم المهندس خليل جرجس ومنها. الاستفسار عن الخسائر المتتالية التي تعرضت لها الشركة، ٢٥ يوليو ١٩٦٠م.

(٢) تقرير الدكتور عويس محمد عويس المدير العام للشركة الزراعية للشرق الأوسط مصر والسودان عن زيارته لأوروبا في الفترة من ١٠ يوليو ١٩٦١م إلى ٤ سبتمبر ١٩٦١م، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ص٢٧، ٢٨.

حدث أنه كان لدى الشركة براميل من الصلب تآكل بعضها بسبب مادة الحديد المصنوعة منه هذه البراميل، وكثيرا ما كانت تنفجر هذه البراميل وينساب العسل على الأرض فتسبب للشركة خسائر لا يستهان بها، وقد أدت هذه الأحوال إلى عدم تصريف العسل في الوقت الذى كان تبيعه الشركة بسعر فيه خسارة للتخلص منه، ولذلك أوفدت الشركة مديرها العام إلى أوروبا للبحث عن الشركات التي تقوم بصناعة العبوات للمنتجات المماثلة لمنتجات الشركة وغيره من المواد الغذائية(١)

وقد قامت الشركة لحين وجود حل لمشاكل التعبئة بضغط مصروفات المصنع إلى أقصى الحدود، كما تمكنت من إيجاد مورد ثابت له، حيث قامت بتأجير بعض أجزائه كمخازن للبنك الزراعي السوداني بمبلغ ٧٢٠ جنيهاً سنوياً، كما قامت الشركة بنقل أرزها إلى مخزن من مباني المصنع فوفرت بذلك مبلغ٨٤٠ جنيهاً كانت تدفعها سنوياً لأحد المخازن المستأجرة.(٢)

ويعتقد أن ما قامت به إدارة الشركة هو درب من دروب العبث، إذ كيف يتم إنشاء مصنع في منطقة ما لإنتاج مادة غذائية دون دراسة مستفيضة لموقع المكان ومناخه، ومدى إقبال الأهالي على هذا المنتج، إضافة إلى إهمال الشركة في تصريف العسل، حيث تركته لفترات طويلة دون تصريف حتى تعرض للحموضة والتفاعل مع الأواني التي يعبأ فيها ـ على حد قول مدير الشركة ـ مع أن هذا التفاعل لا يتم إلا بعد فترة طويلة وفي ظروف معينة، في الوقت الذي لم

(١) تقرير الدكتور عويس محمد عويس المدير العام للشركة الزراعية للشرق الأوسط مصر والسودان عن زيارته لأوروبا في الفترة من ١٠ يوليو ١٩٦١م إلى ٤ سبتمبر ١٩٦١م، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ص٢٧، ٢٨.

(٢) المصدر السابق، ص ص٧، ٨.

تقم فيه الشركة لتدارك تلك المشكلة بسرعة استبدال تلك الأواني التي يخزن فيها العسل.

يتضح أيضا من التقرير سوء التخزين؛ لأن تعرض البراميل الحديدية التي كان يخزن فيها العسل للتآكل والانفجار لا يحدث غالبًا إلا إذا وضع العسل في أماكن غير جيدة التهوية أو قريبة من تأثير حرارة الشمس.

وقد أكد ذلك ما أورده المهندس خليل جرجس أحد مساهمي الشركة الذي انتقد أعمال الشركة واتهمها بسوء الإدارة، حيث قال: وهل يمكن أن نجد سببا معقولا لهذا الفشل المتكرر والخسائر المتوالية في كآفة أوجه الاستغلال سوى إهمال المجلس وتقصيره، وعدم كفاءته، وزهده في الإقامة في السودان للإشراف الفعلي على الشركة، شأنه في ذلك شأن أي مزارع أو صانع أو تاجر لا يستقر في مزرعته أو متجره وتكون خسارته دائما محققه.

ومما ذكره أيضا في سؤاله الذي وجهه إلى مجلس إدارة الشركة ليجاب عليه في الجمعية العمومية المنعقدة في ٤ أغسطس ١٩٦٠م:" سبق أن صرح مجلس الإدارة عقب تكوين الشركة بأن اختياره لنشاط الشركة في السودان بدلاً من مصر يرجع إلى اتساع أراضيه وانخفاض إيجارها، وقلة التكاليف فيها مما يوفر للشركة أرباحاً عالية. فكيف نوفق بين هذا وبين الخسائر المتتالية التي عزاها المجلس في الماضي وظل يعزوها في الحاضر إلى انتشار الآفات وانخفاض أسعار القطن في حين أن الآفات يمكن مكافحتها وأن انخفاض سعر القطن لا يترتب عليه خسارة بل من شأنه أن يقلل الربح، وبخاصة في أراضي السودان التي تقل فيها تكاليف الإنتاج كما يقول المجلس،.. ثم يقول وعلى فرض

حصول خسارة في القطن لماذا لا يعوض مصنع العسل هذه الخسارة وقد سبق أن ذكر المجلس أن العسل سيكون رابحا لأسباب وضحها وقتئذ"؟!.[١]

وقد قرر مدير الشركة السفر إلى أوروبا وزار عدداً من الدول منها بريطانيا وألمانيا، وقد وجد أن شراء تلك العبوات مكلف في الوقت الحاضر، حيث أن إيرادات الشركة لا تكاد تكفي فوائد الديون في الوقت الذي تخلت فيه الشركة عن جميع مشاريعها الزراعية التي تعانى من خسائرها ولم تبق إلا على مشروع زراعي واحد، كما حاول مدير الشركة الاتصال بالشركة التجارية الأفريقية في السودان التي أبدت استعدادها للتعاقد على أخذ العصير لاستخدامه في صناعة الحلوى والمشروبات الغازية، ولكن للأسف بعد أخذها لعينة من العصير رأت أنه على الشركة الزراعية مصر والسودان الوصول أولا إلى صناعة السكر المبلور وتذييبه؛ لتحصل على النوع المطلوب من العصير، وأكدت أنه لا فائدة من استعمال الآلات الموجودة حاليا بمصنع العسل بالخرطوم، وأنه من الضروري إقامة مصنع كامل جديد ابتداءً من العصارات. [٢]

ثالثاً: المجال التجاري.

واستكمالاً لأغراض الشركة فقد رأت الشركة الدخول في بعض العمليات التجارية من تصدير بعض المحاصيل الزراعية والفواكه للسودان، وكان هدف الشركة من الدخول في هذا الباب هو اختيار أفضل الأنواع وأجودها وبيعها في

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٤ ــ ٣٠١٩، بيان بالرد على الأسئلة المقدمة من المساهم المهندس خليل جرجس ومنها. الاستفسار عن الخسائر المتتالية التي تعرضت لها الشركة، ٢٥ يوليو ١٩٦٠م.

(٢) تقرير الدكتور عويس محمد عويس المدير العام للشركة الزراعية للشرق الأوسط مصر والسودان عن زيارته لأوروبا في الفترة من ١٠ يوليو ١٩٦١م إلى ٤ سبتمبر ١٩٦١م، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ص ١٠،٥، ١١، ٤٦.

السودان بأسعار أقل مما كانت تباع به في الماضي، وذلك تمكيناً للشعب السوداني من الحصول على احتياجاته من هذه السلع بأنسب الأسعار[١]

وقد حصلت الشركة في سنة ١٩٥٨م على إذن تصدير ٤٠٠٠ طن أرز من مصر للسودان، ولكن الحكومة السودانية لم توافق إلا على استيراد ٢٠٠٠ طن فقط حتى ديسمبر ١٩٥٨م، ثم سعت لدى الحكومة بتجديد إذن التصدير الخاص بالـ ٢٠٠٠ طن الباقية[٢]

وفى عام ١٩٦٠م قامت الشركة ببيع الكمية الباقية من شحنة الأرز التي مضى على وجودها سنة في مخازن الشركة، وبيع جزء من شحنة البرسيم الحجازي التي وصلت مع الأسف الشديد من مصر بعد فوات ميعاد الزراعة في السودان، مما أضطر الشركة إلى تخزينها انتظاراً للموسم القادم، واشترت الشركة نحو ٢٠٠٠ طن فاصوليا بسعر مناسب، ولم يتم التصرف فيها حتى ذلك الوقت[٣] كما وافق مجلس إدارة الشركة في جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٦٠م على استيراد شطة من السودان بقيمة ١٢٠٠٠جنيهاً، كما قامت الشركة ببيع محصول قطن عام ١٩٥٩/١٩٦٠م بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه[٤]

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٤١٣ ــ ٣٠١٩، تقرير مجلس إدارة الشركة عن السنة المنتهية في ٣١ يوليو ١٩٥٦م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠١٤٥١٤ ــ ٣٠١٩، الرد على الاسئلة الموجهة من المساهم حسين حسن العربي في الجمعية العمومية العادية المنعقدة في ٢٨ فبراير ١٩٥٩م.

(٣) تقرير الدكتور عويس محمد عويس المدير العام للشركة الزراعية للشرق الأوسط مصر والسودان عن زيارته لأوروبا في الفترة من ١٠ يوليو ١٩٦١م إلى ٤ سبتمبر ١٩٦١م، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ص٢٧، ٢٨.

(٤) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٢ ــ ٣٠١٩، شكوى مقدمة الى وزير الاقتصاد التنفيذي من أعضاء مجلس إدارة الشركة ضد مصطفى هاشم رئيس مجلس إدارة الشركة وعضوها المنتدب، ١٨ يناير ١٩٦١م.

يتضح مما سبق أن نشاط الشركة من الناحية التجارية لم يكن أسعد حظا من الناحية الصناعية، فإهمال الشركة واضح في سوء التنسيق في متابعة السلع التي يتم شراؤها للتأكد من وصولها في موعدها المناسب، فتأخر شحنة البرسيم الحجازي عن موعدها ووصولها بعد فوات ميعاد الزراعة يعتبر كارثة للشركة، وينبؤ عن تصرفات غير مسئولة، وسوء تخطيط ومتابعة من إدارة الشركة، كما يتضح أيضا إهمال الشركة في عجزها عن تصريف شحنة الأرز وبقائها في مخازن الشركة لمدة سنة كاملة، كان ممن الممكن أن تتعرض فيها تللك الشحنة للتلف، فتتضاعف بسببها خسائر الشركة.

التبرعات

أسهمت الشركة في تقديم التبرعات والإسهامات الخيرية، مما يدل على إيجابية تلك الشركة في هذا المجال، وإنها لم تكن بمنأى عن ظروف المجتمع المصري الذي تعيش فيه، فقد تبرعت الشركة لأسبوع التسليح بمبلغ ٣٧٦ جنيها و ٥٣٩ مليما خلال السنة المنتهية في ٣١ يوليو ١٩٥٦، [١] كما تبرعت الشركة بمبلغ ٢٢ جنيها و ١٠٠ مليم لمنكوبي بور سعيد خلال السنة المنتهية في ٣١ يوليو ١٩٥٧[٢]

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٤٥١٣ ــ ٣٠١٩، البيانات المقدمة طبقا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤م عن السنة المالية المنتهية في ٣١ يوليو ١٩٥٦م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠١٤٥١٤ ـ ٣٠١٩، البيانات المقدمة طبقا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤م عن السنة المالية المنتهية في ٣١ يوليو ١٩٥٧م.

المبحث الثالث: الصعوبات التي واجهت الشركة

أولا: قروض الشركة

التجأت الشركة الزراعية للشرق الأوسط (مصر والسودان) للاستقراض من الحكومة المصرية، ففي ٦ أغسطس ١٩٥٥م صدر القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٥م بضمان الحكومة للشركة الزراعية للشرق الأوسط (مصر والسودان) لدى بنك مصر في سداد رصيد الاعتماد المفتوح لديه لصالح الشركة في حدود مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري، على أن تكون مدة سريان هذا الضمان سنتين قابلة للتجديد.[١]

وبتاريخ ٣٠ مارس ١٩٥٧م صدر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٧م بضمان الحكومة للشركة المذكورة لدى بنك مصر للوفاء بقيمة الاعتماد المفتوح في حدود مبلغ آخر قدره ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري، على أن تكون مدة سريان هذا الضمان سنتين قابلة للتجديد[٢].

ذلك لأنها الوحيدة المسجلة وقتئذ في السودان، وقد عملت على دعم العلاقات الاقتصادية بين القطرين الشقيقين، وعلى تحسين الأحوال الزراعية في الأراضي التي تديرها بالسودان، وتوسيع رقعتها بالأعمال الانشائية الجديدة، وهى إقامة مصنع حديث لإنتاج العسل في الخرطوم معتمدة على إنتاج مزارعها من

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الوزراء، كود ٠٣٧٨٣٥ ــ ٠٠٨١، مذكر ة إيضاحية من وزير الخزانة المركزية لمشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بضمان الحكومة للشركة الزراعية للشرق الاوسط (مصر والسودان) لدى هيئة صندوق توفير البريد للحصول على قرض في حدود مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري، سبتمبر ١٩٥٩م.

(٢) المصدر نفسه.

محصول قصب السكر الذى أدخلت زراعته في السودان بمعرفة شركة السكر والتقطير المصرية وتحت إشرافها[١]

كما طلبت الشركة المذكورة منحها قرضاً ثالثاً في عام ١٩٥٩م، قدره ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري من هيئة صندوق البريد بضمان الحكومة معاونة لها على متابعة نشاطها الاقتصادي بالسودان وتيسيرا لها لأداء مهمتها في دعم الروابط الاقتصادية بين الاقليمين، وقد وافق مجلس إدارة هيئة صندوق البريد على مطلب الشركة لمدة سنة قابلة للتجديد بفائدة ٣%[٢]، وبذلك أصبحت الشركة مدينة لبنك مصر بمبلغ نصف مليون جنيه تقريباً بضمان الحكومة، كما أصبحت مدينة لهيئة صندوق التأمين والادخار بمبلغ ٢٥٠ ألف جنيه، كما كان للشركة ديوناً لم تتحصل عليها من أصحاب المشروعات الزراعية لا تقل عن ٨٠٠ ألف جنيه مصري.[٣]

ولا شك أن قروض الشركات والمؤسسات في حد ذاتها ليست منقصة، بل قد تكون ضرورة لتوسع نشاط الشركة، سيما وأن ضمان الحكومة لها أمام الجهات المانحة يُعد دليلاً على قوة مركزها المالي، ولكن للأسف لم تحسن تلك الشركة استغلال تلك القروض الاستغلال الأمثل، والسبب في ذلك ـ كما ذكرنا سابقا. هو عدم التخطيط الجيد لمشاريعها.

---

(١) دار الوثائق القومية، مجلس الوزراء، كود ٠٣٧٨٣٥ ـ ٠٠٨١، مذكرة بضمان الحكومة للشركة الزراعية للشرق الاوسط (مصر والسودان) لدى هيئة صندوق توفير البريد للحصول على قرض في حدود مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري، سبتمبر ١٩٥٩م.

(٢) الوقائع المصرية، عدد ٢٢٠، ١٢ أكتوبر ١٩٥٩م.

(٣) تقرير الدكتور عويس محمد عويس المدير العام للشركة الزراعية للشرق الأوسط مصر والسودان عن زيارته لأوروبا في الفترة من ١٠ يوليو ١٩٦١م إلى ٤ سبتمبر ١٩٦١م، القاهرة، ١٩٦٢م، ص٥.

ثانيا: احتياج عدد كبير من الآلات للإصلاح.

سبق أن ذكرنا أن الشركة كانت تمتلك ٦ سيارات نقل ديزل ماركة ماجروس، الالمانية الصنع بمقطوراتها(١)، لكن الشركة لم تكن أسعد حظا في شرائها لهذه السيارات منها في إقامة مصنع العسل نفسه. فقد سببت هذه متاعب كثيرة للشركة، وتعزى هذه المتاعب إلى سرعة احتراق مكناتها التي تبرد بالهواء بوساطة جو السودان الحار في معظم أوقات السنة. هذا بالإضافة إلى الطرق السيئة غير المعبدة، وقد أنفقت الشركة أموالاً طائلة على إصلاحها، وبالرغم من ذلك فإن حالتها سيئة، وتحتاج إلى إصلاح شامل(٢)

وفيما يلى بيان بهذه السيارات والقيمة المقدرة لإصلاحها، وقد أعد هذا التقرير بواسطة الفنيين المختصين بالشركة بناء على طلب مدير الشركة في سبتمبر ١٩٦١م، وإليك البيان:

رقم السيارة	قيمة الاصلاح المقدرة/ بالجنية المصري	قيمة الكاوتش	الجملة
٦٦٧٦	٣٥٠	٢٩٤,٧٣٥	٦٤٤,٧٣٥
٦٦٧٨	٣٠٠	٢٩٤,٧٣٥	٥٩٤,٧٣٥
٦٦٨٠	٢٥٠	٢٩٤,٧٣٥	٥٤٤,٧٣٥
٦٦٧٢	٨٠٠	٢٩٤,٧٣٥	١٠٩٤,٧٣٥

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٤ ــ ٣٠١٩، بيان بالرد على الاسئلة المقدمة من المساهم عبد الرحمن سليم عبد الرحمن، ومنها: طلب توضيح الاصول الثابتة للشركة بالمركز الرئيسي والسودان، ٢٥ يناير ١٩٥٨.

(٢) تقرير الدكتور عويس محمد عويس المدير العام للشركة الزراعية للشرق الأوسط مصر والسودان عن زيارته لأوروبا في الفترة من ١٠ يوليو ١٩٦١ الى ٤ سبتمبر ١٩٦١، القاهرة، ١٩٦٢، ص٧٤.

٦٦٧٤	٢٥٠	٢٩٤,٧٣٥	٥٤٤,٧٣٥
٦٦٨٦	٢٥٠	٢٩٤,٧٣٥	٥٤٤,٧٣٥
الجملة ٦ سيارات	**٢٢٠٠**	**١٧٦٨,٤١٠**	**٣٩٦٨,٤١٠**

أي أن إصلاحها سوف يتكلف ٤٠٠٠ جنيه تقريباً، ومع ذلك فهي إذا اصلحت فإصلاحها غير مأمون العاقبة، بناءً عليه اقترح مدير الشركة شراء سيارات جديدة بمقطوراتها، خاصة أن المقطورات التي سبق شراؤها مع سيارات المجروس هذه كانت عديمة النفع حتى في نقل القصب نفسه، بصرف النظر عن استعمالها في نقل أقطان الشركة، وذلك لسببين:

أولهما: أنها مقطورات منخفضة وليست ضخمة ومرتفعة عن سطح الأرض، وكان ذلك عيباً كبيراً، نظراً لسوء الطرق في السودان، وعدم استوائها بوجود الارتفاعات والانخفاضات فيها.

ثانيهما: أنها صغيرة، وبالتالي حمولتها بسيطة، وغير مجزية في نقل الأقطان[١]

ثالثا: عدم تحديث الورشة الميكانيكية

وهي التي تقوم بإصلاح جميع التراكتورات والجرارات وغيرها، وهذه الورشة ظلت بحاجة ماسة وعاجلة إلى تجهيزها بمخرطة ودرفيل وذلك في حدود مبلغ ١٠٠٠ جنيه لكل واحدة منهما، وعدم وجود هاتين الآلتين في الورشة من الأسباب التي حرمت الشركة من الانتفاع بها انتفاعاً كاملاً. فلو كانت مجهزة بهما لأمكن توفير ما يزيد على ١٠٠٠ جنيه سنوياً على أسوأ الفروض.

فلعدم وجود المخرطة مثلا تضطر الشركة لدفع أسعار خيالية فيما يمكن أن تصنعه في ورشها بأقل النفقات. كذلك فإن مشروعات الشركة الزراعية في

(١) تقرير الدكتور عويس محمد عويس المدير العام للشركة الزراعية للشرق الأوسط مصر والسودان عن زيارته لأوروبا في الفترة من ١٠ يوليو ١٩٦١ الى ٤ سبتمبر ١٩٦١م، القاهرة، ١٩٦٢م، ص٧٥.

حاجة مستمرة إلى مواسير من الصلب ذات ٨ ـ ١٠ ـ ١٢ بوصة حسب رخصة المشروع، ولا تقل قيمة هذه المواسير سنويًا عن ٢٠٠٠ جنيه، فلو كان لدى الشركة تلك الآلات لاستطاعت شراء الواح الصاج ولفها ولحامها في ورشتها، ووفرت مالا يقل عن ٧٠% من الثمن الذى تدفعه في هذه المواسير الجاهزة الصنع(١)

رابعاً: تأثر الشركة بصدور بعض القوانين المترتبة على العدوان الثلاثي ١٩٥٦م.

من تلك القوانين القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٦م الخاص بحظر التعامل مع رعايا الأعداء، فقد وافق مجلس إدارة الشركة قبل الحرب على أن يعهد بمراجعة حسابات الشركة بالسودان إلى مكتب برايس ووترهاوس بيت وشركاه نيابة عن الأستاذين فؤاد أحمد الصواف، ومحمد على سليمان مراقبي حسابات الشركة، وبصدور هذا القانون أصبح من المتعذر استمرار المكتب المذكور في مراجعة حسابات الشركة، وقد وصل خطاب من مراقبي حسابات الشركة يخطرون فيه الشركة أنه نظراً للظروف الطارئة المذكورة فإن تكملة مراجعة حسابات الشركة في السودان تتطلب مدة ثلاثة أشهر تقريبا مما يتعذر معه صدور الميزانية في ميعادها القانوني، وقد اقترح مراقبي الشركة رفع الأمر للإدارة العامة للشركات لاتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تأجيل صدور الميزانية مدة ثلاثة أشهر عن الميعاد القانوني(٢)

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١١ ـ ٣٠١٩، مرسوم بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى الشركة الزراعية للشرق الأوسط (مصر ـ السودان)، ٣١ ديسمبر ١٩٥٣م.

(٢) المصدر السابق، كود ٠٠١٤١٣ ـ ٣٠١٩، خطاب من فؤاد أحمد الصواف، ومحمد علي سليمان عضوي جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية إلى السيد رئيس مجلس إدارة الشركة الزراعية للشرق الأوسط، ٩ ديسمبر ١٩٥٦م.

خامسا: العلاقات المصرية السودانية

لا نستطيع أيضا أن نغفل العوامل السياسية التي ألقت بظلالها على العلاقات المصرية السودانية، فقد شكل مشروع مصر في التحرر الوطني والتنمية الاقتصادية وعدم الانحياز أسبابا وجيهه للصراع مع الكتلة الغربية، مع الأخذ في الاعتبار سعي الغرب التقليدي إلى مناوأة مصر في السودان، في وقت تفاعلت الجماهير السودانية مع مشروع مصر النهضوي في المنطقة، وشكلت بدورها عنصراً ضاغطاً على الحكومات السودانية التي تغاضت عن رؤية القاهرة في إدارة الصراع، وذلك في ظل استمرار تأثر الساسة السودانيين بمناخ الحكم الثنائي المشترك للسودان [١]

ويمكن القول أيضا أن هناك عوامل أسهمت في بلورة علاقة غير مستقرة بين البلدين، منها: فترة الصراع المصري البريطاني حول السيادة على السودان خلال النصف الأول من القرن العشرين، وطبيعة إدارة العلاقة بعد إعلان الاستقلال السوداني ورحيل المستعمر البريطاني عن مصر، إضافة إلى المصالح المستجدة للنخب السياسية السودانية وطبيعة الانقسامات والاستقطابات السياسية داخل هذه النخب، أما من ناحية مصر فقد أدى التغير الفلسفي والقانوني للعلاقات مع السودان بعد انهيار حكم أسرة محمد علي في مصر عام ١٩٥٢م، واستبعاد فاعلية المؤسسات المدنية من الحقل السياسي والاقتصادي بطبيعة تطورات النظام السياسي المصري[٢]

في ظل تلك العوامل لم يستطع البلدان التوافق حول حالة من الاستقرار في العلاقات الثنائية لها صفة الثبات، على الرغم من تعدد المحاولات.

(١) نشرة مصر وأفريقيا، مرجع سبق ذكره.

(٢) أماني الطويل، العلاقات المصرية السودانية، جذور المشكلات وتحديات المصالح ، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٢م، ص ص ١٠، ١١.

المبحث الرابع: الآثار السلبية للشركة

يتضمن هذا المبحث السلبيات والمساوئ التي أُخِذَت على الشركة الزراعية للشرق الأوسط (مصر والسودان)، تلك السلبيات التي أوضحت ما وصلت إليه الشركة من تخبط وسوء إدارة، ومن أبرز تلك السلبيات والمآخذ:

أولا: مخالفة اللوائح والقوانين:

وتتمثل تلك المخالفات في مخالفة الشركة للقوانين الرئيسة العامة المنظمة لنشاط الشركات التي أنشئت في مصر خلال الفترة محل الدراسة، ومخالفة اللوائح الأساسية المنظمة لعمل تلك الشركات وهى قوانين خاصة تضعها الشركة وفق ما يناسبها.

من ذلك ما أسفر عنه التفتيش الذى أجرى على الشركة في ٣١ مايو ١٩٥٨م والذي تبين من خلاله:

- مخالفة الشركة لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤م والقوانين المعدلة له ، حيث تقضي المادة ٢٢ بعدم جواز مرور أربعة أشهر كاملة دون عقد اجتماع مجلس إدارة الشركة، وبمراجعة محاضر جلسات مجلس الإدارة تبين أن المجلس اجتمع في ١٥ نوفمبر ١٩٥٥م، ولم يجتمع بعد ذلك إلا في ١٥ مارس ١٩٥٦م، كذلك اجتمع المجلس في ٣٠ مايو ١٩٥٦م، ولم يجتمع بعد ذلك إلا في أول ديسمبر ١٩٥٦م.[١]
- لم تقم الشركة بتكوين الاحتياطي القانوني المنصوص عليه في المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤م؛ نظرا لخسائر الشركة، كما أنها لم توزع

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٣ ــ ٣٠١٩، مذكرة من رئيس أعضاء هيئة التفتيش الذى أجرى على الشركة إلى مراقبة التفتيش العام عن حالة الشركة الزراعية للشرق الأوسط، بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٥٨م.

كوبونات للسبب نفسه. فقد بلغت خسائر الشركة منذ تأسيسها ٦٩١٠ جنيها تقريبا.

ـ لم تدخر الشركة أي مخصص لمكافآت ترك الخدمة للموظفين والعمال المستحقة طبقا للمرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢م في كل من سنتي ١٩٥٥و ١٩٥٦م.

ـ تحفظ مراقب حسابات الشركة على ميزانية السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥م؛ وذلك لعدم تمكنه من الحصول على موافقة أصحاب المشاريع الزراعية بالمبالغ المدينين بها في ٣١ يوليو ١٩٥٥م؛ نظرا لأن الحسابات الفردية لهذه المشاريع ونتيجة حساب ١٩٥٤/ ١٩٥٥م لم تكن قد تمت وكذلك الحال بالنسبة لسنة ١٩٥٥/١٩٥٦م.

ـ لم تقم الشركة بتكوين احتياطي لمقابلة المصروفات الإنشائية المنصرفة على المشاريع الزراعية التي تركتها الشركة قبل ٣١ يوليو ١٩٥٦م، والمعتبرة كسلف لأصحاب هذه المشاريع.

ـ لم تنفذ الشركة المادة السابعة من قانونها الأساسي فيما يختص بفوائد التأخير المستحقة على قيمة الأسهم غير المسددة بالكامل من غالبية المساهمين (سعر الفائدة ٦%).

ـ لم تقم الشركة حتى ٣١ يوليو ١٩٥٦م بتحصيل أي قسط من المصاريف الإنشائية المستحقة على أصحاب المشاريع.[١]

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٣ ـ ٣٠١٩، مذكرة من رئيس أعضاء هيئة التفتيش الذى أجرى على الشركة إلى مراقبة التفتيش العام عن حالة الشركة الزراعية للشرق الأوسط، بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٥٨م.

ثانيا: سوء الادارة

وقد تمثل ذلك في التصرفات غير المسئولة التي قام بها رئيس مجلس إدارة الشركة السيد/ مصطفى هاشم، والتي تدل على عدم إدراك للمسئولية التي حملها إياه مجلس الإدارة، مما دعا المجلس لتقديم شكوى في ١٨ يناير ١٩٦١م إلى وزير الاقتصاد التنفيذي حسن عباس زكي[١] ضد مصطفى هاشم رئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب لها، مؤكدين في شكواهم استحالة التعاون بينهم وبينه، ويستندون في ذلك على بعض التصرفات التي كان من أهمها:[٢]

١ــ عدم تنفيذ قرارات مجلس الادارة:

لم ينفذ السيد/ مصطفى هاشم منذ أن انتدبه المجلس في ٦ أكتوبر ١٩٥٩م لإدارة الشركة وحتى عام ١٩٦١م أي قرار من مئات القرارات المهمة التي أصدرها المجلس، ومنها عدم تنفيذه قرار مجلس الإدارة بجلسة ١٩ أكتوبر ١٩٥٩م بتكليف العضو المنتدب لعمل لائحة داخلية حتى أضطر المجلس إلى الانعقاد مرة اخرى في ٢٧ ابريل ١٩٦٠م وقرر وضع لائحة لموظفي الشركة تنفيذا لقراراته السابق اتخاذها في هذا الشأن، والاستعانة في هذا الشأن بالنظم والقوانين المعمول بها في السودان والجمهورية العربية المتحدة، مع عدم تعيين أي موظف أو صرف أي علاوة أو بدل أو خلافه لحين عمل هذه اللائحة، وللأسف الشديد لم يتم عمل اللائحة المطلوبة من سيادته بقرارين من المجلس حتى الأن.

---

(١) محمود زهدي موسى وآخرون، الوزارات المصرية ١٩٥٣ ــ ١٩٦١م، جـ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩م، ص٢٤٠.

(٢) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٢ ــ ٣٠١٩، شكوى مقدمة الى وزير الاقتصاد التنفيذي من اعضاء مجلس ادارة الشركة ضد مصطفى هاشم رئيس مجلس إدارة الشركة وعضوها المنتدب، ١٨ يناير ١٩٦١م.

وفى جلسة ٩ نوفمبر ١٩٥٩م قرر المجلس تفويض العضو المنتدب لاتخاذ الاجراءات ضد شركة البحيرة للأرز والزيوت لتصرفاتها المعيبة مع الشركة، وللأسف أيضا لم يتخذ السيد/ مصطفى هاشم أي إجراء حتى ابريل ١٩٦٠م، مما دعا المجلس إلى بحث الموضوع من جديد واتخاذ الاجراءات القضائية فورا لحفظ حقوق الشركة.(١)

٢ ــ مبيع أقطان قيمتها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه تقريباً دون الرجوع إلى مجلس الإدارة:

فقد قام السيد المذكور- دون العرض على مجلس الإدارة . ببيع محصول قطن عام ١٩٥٩/١٩٦٠م، والذى تبلغ قيمته حوالى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه دون إخطار مجلس الإدارة بهذه العملية حتي عام ١٩٦١م.

٣ ــ تجاهله الكثير من الشكاوى ضد تصرفات بعض الموظفين:

من ذلك تجاهله لشكاوى كثيرة ضد تصرفات بعض الموظفين بالسودان، حيث لم يجر أي تحقيق لإظهار حقيقة الأمر، بل قام بإرسال تلك الشكاوى إلى المشكو في حقهم، الأمر الذى ترتب عليه حفظها، مع العلم بأنها تصرفات مالية وخطيرة وتمس النزاهة كالعبث في استهلاك الوقود وخلافه من أموال الشركة.

٤ ــ تعيين مدير عام للشركة دون أخذ رأى المجلس:

قام المذكور بتعيين الدكتور عويس محمد عويس مديراً عاماً للشركة، وسمح له بمباشرة عمله بالسفر إلى السودان قبل موافقة مجلس الإدارة، مخالفا بذلك القانون الأساسي للشركة، وكذلك مخالفا لخطاب وزير المالية رقم ١٩١٢ بتاريخ ١٥ ابريل ١٩٥٧م، والذى تضمن ضرورة أخذ رأى الوزارة ـ وزارة المالية

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٢ ــ ٣٠١٩، شكوى مقدمة الى وزير الاقتصاد التنفيذي من اعضاء مجلس ادارة الشركة ضد مصطفى هاشم رئيس مجلس ادارة الشركة وعضوها المنتدب، ١٨ يناير ١٩٦١.

والاقتصاد ـ في تعيين أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك المدير العام، وقد عين المدير العام وسافر إلى السودان دون علم مجلس الإدارة، وبالرغم من وضوح هذا القرار فالشركة تصرف له ٢٥ جنيه أجرة سيارة ويسكن في فيلا تملكها الشركة بمصنع العسل قدر إيجارها بثلاثين جنيهاً شهرياً. ولم يقم العضو المنتدب بخصم هذه من البدلات من مرتبه الشامل والذي يبلغ ١٠٠ جنيه شهرياً، وإنما غالى في تكريم المدير الجديد بشراء سيارة جديدة خاصة له بمبلغ ١٠٥٠ جنيهاً على حساب الشركة مخالفاً بذلك قرار مجلس الإدارة الصريح في ١٩ اكتوبر ١٩٥٩م الذى قرر فيه ـ نظرا للخسائر المستمرة، والظروف المالية السيئة التي تمر بها الشركة ـ تحميل موظفي ومستخدمي الشركة بالسودان مصاريف انتقالاتهم داخل المدن الموجودة بها مقر أعمالهم والاستغناء عن السيارات الحالية طرفها وعن سائقيها وكذلك جميع المصاريف الأخرى الخاصة بالسكن أو الخدم أو الانارة أو المياه مما تقرر حذفه بالنسبة لجميع موظفي ومستخدمي الشركة بالسودان، وقامت الشركة فعلاً بعد هذا القرار بالاستغناء عن جميع السيارات. إلا أن السيد/ مصطفى هاشم قام ضارباً بهذا القرار عرض الحائط ودون العرض على مجلس الإدارة بشراء سيارة جديدة للمدير العام في الوقت الذي فيه الشركة أحوج ما تكون إلى أي مبلغ للصرف منه على الأبواب الضرورية والنواحي المهمة التي تتصل بكيانها(١)

٥ ـ صرف مبالغ كبيرة لبعض موظفي الشركة دون وجه حق

قام المذكور بصرف حوالى ٢٥٠ جنيهاً لاثنين من الموظفين دون وجه حق، فقد منح اثنين من الموظفين علاوة غلاء المعيشة دون باقي موظفي الشركة

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٢ ـ ٣٠١٩، شكوى مقدمة الى وزير الاقتصاد التنفيذي من اعضاء مجلس ادارة الشركة ضد مصطفى هاشم رئيس مجلس ادارة الشركة وعضوها المنتدب، ١٨ يناير ١٩٦١م.

رغم رؤية المستشار القانوني للشركة وقتئذ وكذلك مكتب العمل بعدم أحقيتهما لتلك العلاوة. وربما جاء هذا التصرف منه لأغراض شخصية بحته كما هو مفصل.

٦ ـ تعيين أربعة نواب للمدير العام دون داع:

قام أيضا بتعيين أربعة نواب للمدير العام دون أدنى داع، ودون العرض على مجلس الإدارة، مما دعا المجلس إلى إعادة النظر في هذا الوضع بالنسبة لأحد نواب المدير العام الذين نقلوا أخيراً إلى القاهرة، فأعاده المجلس إلى وظيفته المناسبة وهى مدير إدارة، وزيادة في الحيطة قرر المجلس أن يظل تحت التجربة لمدة ثلاثة شهور مما يتنافى مع تقدير العضو المنتدب له.

٧ ـ عدم إعداد ميزانية الشركة عن السنة المالية ١٩٥٩/١٩٦٠م

كما لم يقم بإعداد هذه الميزانية التي تنتهى في يوليو ١٩٦٠م، مما أدى إلى تأخير مأمورية مراقب الحسابات في مراجعتها، وقد مضى من السنة الجديدة أكثر من نصفها.

هذا وقد استدل مقدمو الشكوى من أعضاء مجلس إدارة الشركة إلى أن جميع هذه البيانات مأخوذة من سجل محاضر جلسات مجلس إدارة الشركة ومن واقع الملفات

وقد تجاوبت وزارة الاقتصاد مع الحالة الراهنة في الشركة وقررت في ٧ فبراير ١٩٦١م:

١ـ إعفاء السيد/ مصطفى هاشم من منصب العضو المنتدب مع بقاءه عضواً بمجلس الإدارة.

٢ـ الاكتفاء بتعين عضو منتدب واحد للشركة هو السيد/ محمد كمال عبد الحميد.

٣- إرجاء النظر في تعين نواب للسيد رئيس مجلس الإدارة في الوقت الحاضر[١]

مما سبق يتضح مدى ما وصلت إليه الشركة من فساد إداري طغى حتى على حقوق المساهمين وعلى رأس مال الشركة، إلى الضرب بالقوانين العامة والخاصة المنظمة للشركة عرض الحائط، ثم أين هي الرقابة على أعمال تلك الشركة، وأين فرق التفتيش التي كانت تقوم بمتابعة أحوال الشركات في إدارتها وميادين عملها؟!

كما يتبين أيضا تهاون الوزارة في قراراها، حين اكتفت بتعين عضو منتدب آخر للشركة، وإعفاء المشكو في حقه من هذا المنصب مع بقائه عضواً بمجلس الإدارة، في الوقت الذي أساء فيه إداريا وماليا للشركة، وكان يجب على الوزارة أن يكون قرارها رادعاً، وأن يحاسب هذا الرجل على كل مخالفاته وتعدياته على الشركة، ما دامت وقعت بالفعل وأثبت التحقيق صحتها، وأرى أن في هذا القرار تكريم له وليس محاسبة.

ومع هذه السلبيات التي ذكرت، فلا يمكن أيضا أن نغفل الدور الايجابي للشركة في أنها كانت الشركة الوحيدة المسجلة في السودان وقتئذ، وأنها قامت بزراعة آلاف الأفدنة من خلال المشاريع التي قامت بتنفيذها، واستخدمت فيها المئات من الأيدي العاملة، كما قامت باستبدال القطن الأمريكي بقصب السكر، وأنشأت مصنعا للعسل، وكان لها نشاطاً تجارياً لا بأس به.

(١) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٢ ــ ٣٠١٩، شكوى مقدمة الى وزير الاقتصاد التنفيذي من اعضاء مجلس ادارة الشركة ضد مصطفى هاشم رئيس مجلس ادارة الشركة وعضوها المنتدب، ١٨ يناير ١٩٦١م.

الخاتمة

بعد أن قدمنا هذه الدراسة بقي لنا أن نورد ما خَلُصت إليه الدراسة من حقائق تاريخية كان من أهمها:

- **عملت مصر على دعم العلاقات الاقتصادية** بينها وبين السودان، وعلى تحسين الأحوال الزراعية في أراضيها من خلال الشركة الزراعية التي أنشأتها مصر بالتعاون مع الحكومة السودانية وهي الشركة الزراعية للشرق الأوسط، والتي كانت تديرها على أراضي السودان. وقد ساندت الحكومة المصرية الشركة ودعمتها بالقروض لتستمر ولكن للأسف لم تحسن تلك الشركة استغلال تلك القروض الاستغلال الأمثل، والسبب في ذلك هو عدم التخطيط الجيد لمشاريعها.
- **ترجع أهمية تلك الشركة** أنها الوحيدة التي كانت مسجلة وقتئذ في السودان، وقد قامت الشركة بتوسيع رقعتها بالأعمال الإنشائية الجديدة، ومنها إقامة مصنع حديث لإنتاج العسل في الخرطوم معتمدة على إنتاج مزارعها من محصول قصب السكر الذى أدخلت زراعته في السودان بمعرفة شركة السكر والتقطير المصرية وتحت إشرافها.
- **يُعد النشاط الزراعي من أهم الأنشطة** التي قامت بها تلك الشركة؛ لتأثيره المباشر على استصلاح الأراضي وزيادة الرقعة المستصلحة، إضافة إلى امتداد هذه المشاريع لإفادة الأهالي من الفلاحين والمزارعين ممن تقع أراضيهم داخل مشاريع الري التي أقامتها تلك الشركة. وقد اختارت الشركة بأن يكون نشاطها في السودان بدلاً من مصر بسبب اتساع أراضيه، وانخفاض إيجارها، وقلة تكاليف الإنتاج فيها، مما يوفر للشركة أرباحاً عالية.
- **ظهر واضحا الإهمال وسوء التخطيط** في إدارة مشاريع الشركة ومتابعتها للنواحي الثلاث الزراعية والصناعية والتجارية، وكأن الإدارة كانت بمنأى عما

يحدث في ميادين العمل فتوالت الخسائر، ولم تستطع الشركة الثبات والعودة مرة أخرى نتيجة للديون التي أثقلت كاهلها.

- **أسهمت الشركة في خدمة المجتمع**، من خلال التبرعات التي قدمتها تلك الشركة لجهات متعددة ، كما أسهمت في تشغيل عدد كبير من العمال الذين كانوا يأتون من مناطق ونواح مختلفة للعمل في أراضي الشركة.
- **أسهمت تلك الشركة في خدمة الاقتصاد السوداني والمصري**، فتم زراعة الآلاف من الأراضي الزراعية، وزراعة كثير من المحاصيل، إضافة إلى اهتمام تلك الشركات بتنوع نشاطاتها، حيث قامت بتصريف محاصيلها، وبيع وتأجير أراضيها، فاستفادت وأفادت اقتصاديات البلاد، وجنت أرباحاً من وراء ذلك، كما كان لها نشاطا تجاريا من خلال الاستيراد والتصدير لبعض المواد الغذائية والبذور الزراعية بين كل من مصر والسودان.
- **كان للشركة أيضا الكثير من السلبيات والمساوئ منها** مخالفة للقوانين الرئيسة العامة المنظمة لنشاط الشركات، ومخالفة اللوائح الأساسية المنظمة لعمل تلك الشركات، وهو ما ظهر واضحاً من تصرفات العضو المنتدب للشركة، حيث بالغ في مخالفة القوانين، ولم تتخذ معه الجهات المسئولة إجراءً حاسماً.
- **تعرضت الشركة لكثير من الصعوبات** منها التجائها إلى الاستقراض لأكثر من مرة من الحكومة المصرية، وبذلك أصبحت الشركة مدينة لبنك مصر بمبلغ نصف مليون جنيه تقريباً بضمان الحكومة، كما أصبحت مدينة لهيئة صندوق التأمين والادخار بمبلغ ٢٥٠ ألف جنيه، كما كان للشركة ديوناً لم تتحصل عليها من أصحاب المشروعات الزراعية لا تقل عن ٨٠٠ ألف جنيه مصري.

ومن خلال ما ذُكر في ثنايا البحث وفي ضوء النتائج التي توصل إليها يمكن أن نقدم **التوصيات** الآتية:

- على الدولة أن توجه اهتمامها إلى زيادة الاستثمار مع دول الجوار وخاصة السودان لما لها من أهمية وتأثير على الأمن القومي المصري، وأن تتواجد بقوة حفاظاً على أمنها المائي وأمنها القومي.
- أن السودان بها أراضي شاسعة ممتدة وصالحة للزراعة، ولا تشكو شحا مائيا بمعنى أنها قد تكون مناخاً مناسباً للاستثمارات المصرية، بشرط أن تكون هناك دراسة جادة لتلك المشاريع، وأن تشارك العمالة المصرية فيها.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العربية غير المنشورة المودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة:

١ـ وثائق مصلحة الشركات:

ـ دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١١ ـ ٣٠١٩، العقد الابتدائي لتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى الشركة الزراعية للشرق الاوسط (مصر ـ السودان)

ـ دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١١ ـ ٣٠١٩، مرسوم بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى الشركة الزراعية للشرق الأوسط(مصر ـ السودان)، ٣١ ديسمبر ١٩٥٣م.

ـ دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٤ ـ ٣٠١٩، بيان بالرد على الأسئلة المقدمة من المساهم عبد الرحمن سليم عبد الرحمن، ومنها: طلب توضيح الأصول الثابتة للشركة بالمركز الرئيسي والسودان حيث جاء في تقرير مراقبي الحسابات أنه لا توجد سجلات لحصر تلك الأصول مما يعرض أصول الشركة للضياع، ٢٥ يناير ١٩٥٨م.

ـ دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٣ ـ ٣٠١٩، خطاب من رئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب إلى وزير التجارة يتضمن موافقة مجلس إدارة الشركة على ضم السادة المذكورة أسمائهم إلى مجلس إدارة الشركة، بجلسته المنعقدة أول ديسمبر ١٩٥٦م.

ـ دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٣ ـ ٣٠١٩، خطاب من المدير العام لمصلحة الشركات إدارة التراخيص والاستثناء إلى رئيس مجلس إدارة الشركة بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٧م بالترخيص للسيد/ محمود محمد لطفى في شغل عضوية مجلس إدارة الشركة، بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٥٧م.

ـ دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٣ ـ ٣٠١٩، خطاب من المدير العام لمصلحة الشركات إدارة التراخيص والاستثناء إلى رئيس مجلس إدارة الشركة بموافقة وزير التجارة بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٥٦م على الترخيص لكل من أحمد منصور، وعبد القادر نجا الإبياري في شغل عضوية مجلس إدارة الشركة طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤، بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٦م.

ـ دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٢ ـ ٣٠١٩، ملخص بتوزيع المرتبات والأجور الشهرية بالمركز الرئيسي، والسودان، ١٣ مايو ١٩٥٩م.

ـ دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٣ ـ ٣٠١٩، تقرير التفتيش العام على الشركة، بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٨م.

ـ دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٤ ـ ٣٠١٩، سؤال موجه من المهندس خليل جرجس أحد مساهمي الشركة إلى الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة، والمتضمن الاستفسار عن اسباب خسارة الشركة، بتاريخ ٤ أغسطس١٩٦٠م.

ـ دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٣ ـ ٣٠١٩، مذكرة من رئيس أعضاء هيئة التفتيش الذى أجرى على الشركة إلى مراقبة التفتيش العام عن حالة الشركة الزراعية للشرق الاوسط، بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٥٨م.

ـ دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٤١٣ ـ ٣٠١٩، تقرير مجلس ادارة الشركة عن السنة المنتهية في ٣١ يوليو ١٩٥٦م.

ـ دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٤ ـ ٣٠١٩، الرد على الأسئلة الموجهة من المساهم حسين حسن العربي في الجمعية العمومية العادية المنعقدة في ٢٨ فبراير ١٩٥٩م.

ـ دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٢ ـ ٣٠١٩، شكوى مقدمة إلى وزير الاقتصاد التنفيذي من أعضاء مجلس ادارة الشركة ضد مصطفى هاشم رئيس مجلس ادارة الشركة وعضوها المنتدب، ١٨ يناير ١٩٦١م.

ـ دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠٠١٤١٣ ـ ٣٠١٩، البيانات المقدمة طبقا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤م عن السنة المالية المنتهية في ٣١ يوليو ١٩٥٦م.

ـ دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، كود ٠١٤٥١٤ ـ ٣٠١٩، البيانات المقدمة طبقا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤م عن السنة المالية المنتهية في ٣١ يوليو ١٩٥٧م.

٢ـ وثائق مجلس الوزراء:

ـ دار الوثائق القومية، مجلس الوزراء، كود ٠٣٧٨٣٥ ـ ٠٠٨١، مذكرة إيضاحية من وزير الخزانة المركزية لمشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بضمان الحكومة للشركة الزراعية للشرق الاوسط (مصر والسودان) لدى هيئة صندوق توفير البريد للحصول على قرض في حدود مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري، سبتمبر ١٩٥٩م.

ـ دار الوثائق القومية، مجلس الوزراء، كود ٠٣١٣٨٢ ـ ٠٠٨١، موافقة مجلس الوزراء على ما جاء في المذكرة السابقة بخصوص التسوية النهائية بين الشركة الزراعية للشرق الأوسط وجمهورية ليبيا، بتاريخ ٢ مايو ١٩٥٦م.

ثانياً: الوثائق العربية "المنشورة":

ـ تقرير دكتور عويس محمد عويس المدير العام للشركة الزراعية للشرق الأوسط (مصر والسودان) عن زيارته لأوروبا في الفترة من ١٠ يوليو ١٩٦١م إلى ٤ سبتمبر ١٩٦١م، القاهرة، ١٩٦٢م.

ـ مجلس النواب، ١٩٤٧م.

ثالثاً: المراجع العربية:

ــ أماني الطويل، العلاقات المصرية السودانية، جذور المشكلات وتحديات المصالح، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٢م،.

ــ خيرت مصطفى عبد المنعم، أصول محاسبة الشركات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠١٨م.

ـ زين العابدين شمس الدين نجم، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م. ــ شوقي الجمل وآخرون، موسوعة التاريخ والسياسة في أفريقيا، جـ٢، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٩م

ـ شوقي الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، حضارته وعلاقته بمصر من أقدم العصور الى الوقت الحاضر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨م.

ـ محمود زهدي موسى وآخرون، الوزارات المصرية ١٩٥٣ ـ ١٩٦١م، جـ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ١٩٨٩م.

ـ محمد مبروك قطب، البنك الأهلي ودوره في الاقتصاد المصري ١٨٩٨ ـ ١٩٦٠م، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٣م.

رابعاً: الدوريات:

ـ السياسة الدولية، ١٩٨٦م

ـ مصر المالية، ١٩٥٢م.

ـ الوقائع المصرية، ١٩٥٩م، ١٩٦٠م

خامساً: الرسائل المنشورة:

ـإسكندر عبد المسيح، الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية لتفتيش وادى كوم امبو، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، ١٩٣٩م.

ـ سارة زايد زينهم محمود، تقييم الدور التنموي لمشروعات استصلاح الأراضي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التنمية العمرانية الإقليمية، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

ـ منى عطا الله، أثر السكك الحديدية على أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ١٨٥٦ ـ ١٩١٤م، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م.

سادساً ـ الأبحاث المنشورة:

ـ رؤوف عباس حامد، الاقتصاد المصري في الوثائق البريطانية١٩٢٠ـ ١٩٤٥م، السياسية الدولية، عدد٦٤، أبريل ١٩٨٦م.

سابعاً: المواقع الالكترونية:

ـ نشرة مصر وأفريقيا، عدد ٥١، أغسطس ٢٠٢٤م، مقال بعنوان: العلاقات بين مصر والسودان قبل عام ١٩٥٢م، متاح عبر الموقع الالكتروني Africa.sis.gov.eg، تاريخ الدخول ٨ اكتوبر ٢٠٢٤م.